

The impact of external control on the rationalization of spending in government institutions at Karak Governorate, Jordan

Faris Awad Aldmour

Abstract: The study aimed to measure the impact of external control on the rationalization of spending in government institutions in the Karak governorate from the point of view of its employees. To achieve the objectives of the study, a questionnaire was used as a main tool for data collection, and it was distributed to a randomly selected sample of (360) employees. Total of (330) valid questionnaires were returned for statistical analysis, at a rate of (91.6%) of the total distributed questionnaires. After analyzing the data, the study reached a set of results, the most important of which are: that the level of application of external control in government institutions in Karak governorate came to a high degree, and that the arithmetic averages of respondents' perceptions of the level of rationalization of spending in government institutions in Karak governorate came at a high level at the total level, and that there are A statistically significant effect at the significance level ($\alpha \geq 0.05$) of external control on the rationalization of spending in government institutions. In light of the results reached, the study recommended the need for government institutions in the Karak governorate to improve and develop ways to rationalize spending; this is because of its great importance in helping government institutions to face the challenges that stand in the way of achieving their goals and preserving public funds from loss.

Keywords: external control, government spending, government institutions, Jordan.

أثر الرقابة الخارجية على ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية بمحافظة الكرك في الأردن

فارس عوض الضمور

المستخلص: هدفت الدراسة إلى قياس أثر الرقابة الخارجية على ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية بمحافظة الكرك في الأردن من وجهة نظر العاملين فيها، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام استبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، ووزعت على عينة تم اختيارها عشوائياً بلغت (360) موظف، وتم استرجاع (330) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي بنسبة (91.6%) من مجموع الاستبانات الموزعة. وبعد تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن مستوى تطبيق الرقابة الخارجية في المؤسسات الحكومية بمحافظة الكرك في الأردن جاء بدرجة مرتفعة، وأن المتوسطات الحسابية لتصورات المبحوثين لمستوى ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية في محافظة الكرك، جاءت على المستوى الكلي بدرجة مرتفعة، وأن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للرقابة الخارجية على ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية. وفي ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج أوصى الباحث بضرورة اهتمام المؤسسات الحكومية بمحافظة الكرك في الأردن بتحسين وتطوير طرق ترشيد الإنفاق؛ وذلك لما لها من أهمية كبيرة في مساعدة المؤسسات الحكومية على مواجهة التحديات التي تقف عائق في طريق تحقيقها لأهدافها والمحافظة على الاموال العامة من الضياع.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الخارجية، الإنفاق الحكومي، المؤسسات الحكومية، الأردن.

المقدمة.

اهتمت العديد من دول العالم بتطوير الدور الرقابي للإدارة العليا من خلال أجهزة الرقابة لديها لما لها من فوائد عديدة من أهمها المحافظة على المال العام وضمان سلامة النشاط المالي والإداري والتأكد من التزام الجهات الخاضعة لرقابتها بالأنظمة والقوانين واللوائح والتعليمات السائدة ومتابعة الأعمال وتنفيذ الخطط والسياسات الموضوعية بقصد التعرف على الانحرافات ومعالجتها في الوقت المناسب.

ويُمثل ترشيد الإنفاق أهمية كبيرة للمؤسسات الحكومية لإسهامه في حماية الأموال العامة من الضياع والسرقة، بالإضافة إلى أهميته في منع حدوث أخطاء أو إسراف أو تلاعب بالمال العام مما يؤثر سلبًا على فعالية الأداء العام في المؤسسات الحكومية (حرارة، 2016).

كما أن ترشيد الإنفاق الحكومي يُعد من الضروريات الواجب التقيد بها في المؤسسات الحكومية على اعتبار أنه يُمثل مجموع الأموال التي تحتفظ بها الحكومة لتحقيق التزاماتها ضمن تشريعات القانون (الرفاعي وآخرون، 2013). بالإضافة إلى أن ترشيد الإنفاق يتطلب تحديد طرق استخدام الأموال العامة بدقة ومنهج موضوعي من خلال التركيز على بعض المجالات والقطاعات من خلال استراتيجيات منطقية (يوسف، 2009).

بالإضافة إلى أن ترشيد الإنفاق يعبر عن مقدرة الحكومة على تحسين فاعلية الإنفاق بشكل يزداد معه قدرة الاقتصاد القومي مع ضرورة وجود قدرة تمويلية للحكومة على مواجهة الالتزامات الداخلية والخارجية (Bailey, 2002). مما سبق نلاحظ أنه من الضروري ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية وحماية الأموال العامة، لذلك تناولت العديد من الدراسات موضوع ترشيد الإنفاق الحكومي والعوامل المؤثرة عليه، فقد أشار (كلاب، 2006) إلى أن الأعمال الرقابية للإدارة العليا واستقلاليتها يُسهمان في حماية الأموال العامة وترشيد الإنفاق. كما أشار (قدودي، 2016) إلى أن التنمية الاقتصادية ومتطلباتها تؤثر على مستوى ترشيد الاتفاق الحكومي. وقد أكدت صبرينة (2014) على أن الموازنة العامة للدولة سواء في حالة العجز أو غيره تؤثر على الإنفاق الحكومي.

وتُمثل الرقابة الخارجية مجموعة المؤسسات والهيئات والنقابات غير الحكومية التي تقوم بمراقبة الأنشطة والصفقات التي تقوم بها الحكومة. كما أن الرقابة الخارجية تُعبر عن الجهة المسؤولة عن تطبيق عناصر الدقة والالتزام بصورة غير مباشرة ويهدف محاربة التلاعب والفساد في (مؤسسات) الدولة والمال العام (خالدي، 2015). بالإضافة إلى أنها تُعرف على أنها هيئة خارجة تعمل على مراقبة الوزارات والأسواق المالية ومجموعة متنوعة من القوانين بهدف منع الاحتكار والفساد والتلاعب وإهدار المال العام. والرقابة الخارجية رقابة أكثر شمولية وعمومية من الرقابة الداخلية كما أنها غير تفصيلية، بمعنى أنها لا تهتم بالتصاميم الهندسية للبناء الحكومي لكنها تركز على مراقبة الأعمال والأداء الحكومي ومنع الجهاز الإداري من مخالفة القوانين والأنظمة، بالإضافة إلى التأكد من مسيرته للخطط العامة للدولة وحسن الإدارة بصفة عامة (حماد، 2006).

كما تُعرف الرقابة الخارجية بأنها جهة تراقب عمل الوزارات، وتُشرف على الأسواق المالية، والقوانين المختلفة بما في ذلك قانون تشجيع المنافسة، ومنع الاحتكار وقانون الإفلاس وغيره، وتحارب الضبابية وعدم الوضوح، والذي بدوره يضعف فرص الاستثمار في الدولة، ويجعل المستثمرين يجمعون عن الاستثمار، ويعيق الاستثمارات الأجنبية فيها (Nsanganzelu & Jagero, 2011).

لذلك فإنه من الضروري التركيز على موضوع الرقابة الخارجية ودراستها والكشف عن آثارها على أداء المؤسسات الحكومية وخصوصًا فيما يتعلق بموضوع الإنفاق الحكومي، الذي يُمثل أحد أهم العناصر المؤثرة على نجاح المؤسسات الحكومية في تنفيذ خططها واستراتيجياتها، وهذا ما يتطلب البحث في هذا الموضوع ودراسته عن

كتب من أجل الكشف عن طبيعة العلاقة بين الرقابة الخارجية وترشيد الإنفاق الحكومي. كُـل هذا فيه ما حفز الباحث إلى محاولة الكشف عن أثر الرقابة الخارجية على ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تعتبر الأموال العامة أموالاً لكافة المواطنين؛ يقوم على إدارتها مجموعة من الموظفين لا تربطهم منافع أو مصالح شخصية تدفعهم إلى المحافظة على هذه الأموال سوى معاييرهم الأخلاقية وانتمائهم لدولتهم، لذلك ظهرت حاجة الدولة الحديثة لوضع ضوابط تشريعية صارمة للتعامل مع المال العام تحصيلاً وإنفاقاً، وتفعيل المساءلة والعقاب لمن يتناول عليه، وكذلك أوجدت موازنات محددة للوحدات الحكومية، وضوابط رقابية من خلال التشريعات التي تحدد الإجراءات والطرق التي تدار بها الأموال العامة، ووضع الحلول للمشكلات التي قد تواجه الموظفين الماليين (صبرينة، 2014).

وقد أشارت العديد من الدراسات (نسرين ومختار، 2018؛ العبادي، 2014؛ حرارة، 2016) إلى ضرورة ضبط الإنفاق الحكومي من أجل توفير الأموال وتوجيهها لتنفيذ نشاطات حكومية تعود بالفائدة على الوطن والمواطن، خصوصاً في ظلّ تزايد دور الحكومة في تقديم الخدمات وتوفير حياة كريمة للمواطنين، من خلال إيجاد رقابة فاعلة على الأموال العامة سواء رقابة داخلية أو رقابة خارجية، وذلك من أجل ضمان تنفيذ المؤسسات الحكومية لمهامها ضمن ضوابط صحيحة وقادرة على حماية المال العام من الضياع.

ولمعرفة ما إذا حقق نظام الرقابة الخارجية أهدافه في المؤسسات الحكومية الأردنية من خلال ترشيد الإنفاق الحكومي ظهرت الحاجة لإجراء هذه الدراسة، مما وُلد لدى الباحث دافعاً قوياً للبحث في موضوع الرقابة الخارجية وأثرها على ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية الأردنية، من خلال ما سبق تنحصر مشكلة الدراسة بالإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما مستوى الرقابة الخارجية في المؤسسات الحكومية في محافظة الكرك؟
2. ما مستوى ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية في محافظة الكرك؟
3. ما أثر الرقابة الخارجية على ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية في محافظة الكرك؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية لتحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف إلى مستوى الرقابة الخارجية في المؤسسات الحكومية في محافظة الكرك.
2. التعرف إلى مستوى ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية في محافظة الكرك.
3. الكشف عن أثر الرقابة الخارجية على ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية في محافظة الكرك.

أهمية الدراسة

تنبثق أهمية الدراسة من خلال:

- الأهمية النظرية:
 - الكشف عن أثر الرقابة الخارجية على ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية، مما يسهم في تعزيز المعرفة النظرية بمفهوم الرقابة الخارجية وترشيد الإنفاق.
 - إثراء الأدب النظري في مجال الرقابة الخارجية في ضوء ضرورة وجود هيئات قادرة على مراقبة الأداء والإنفاق الحكومي على درجة عالية من الكفاءة والفاعلية.

- ندرة الدراسات التي تناولت أثر الرقابة الخارجية على ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية الأردنية بشكل عام وبمحافظة الكرك في الأردن بشكل خاص.
- الأهمية التطبيقية:
- تبرز أهمية هذه الدراسة في محاولتها الهادفة للكشف عن أثر الرقابة الخارجية على ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية في محافظة الكرك؛ وذلك من أجل التعرف على مدى مساهمة الرقابة الخارجية في ترشيد الإنفاق الحكومي، وتحديد العوامل المساهمة في ترشيد الإنفاق الحكومي.
- كما أن العينة التي تناولتها الدراسة تبرز أهميتها بشكل كبير، والمتمثلة في فئة موظفي المؤسسات الحكومية، الذين يمتلكون الدور الأكبر والتأثير المباشر على تنفيذ مهام المؤسسات الحكومية بشكل فعال، ومساعدة المواطنين على اتمام معاملاتهم بكل سهولة ويسر.
- قد يستفيد منها الدارسون والمهتمون في مجال تطوير أداء المؤسسات الحكومية، من خلال التعرف على آلية ترشيد الإنفاق الحكومي وأساليب حماية المال العام.
- إفادتها لأصحاب القرار في المؤسسات الحكومية الأردنية حول ضرورة حماية المال العام من خلال توفير طرق رقابية على درجة عالية من الكفاءة والفاعلية.

حدود الدراسة

- تحدد الدراسة بعدد من الحدود، كما يلي:
- الحدود الموضوعية: تتحدد نتائج الدراسة بالصدق والثبات لأداتي الدراسة واختيار عينة ممثلة لمجتمع الدراسة.
- الحدود المكانية: طبقت الدراسة في المؤسسات الحكومية في محافظة الكرك.
- الحدود الزمانية: طبقت الدراسة خلال العام الدراسي 2021/2022.

مصطلحات الدراسة

- الرقابة الخارجية: العملية التي يتم من خلالها تقويم أداء المؤسسة ومراجعة بياناتها المالية وغير المالية وذلك بهدف التأكد من أن المؤسسة في الطريق الصحيح، كما أن الرقابة الخارجية تسهم في تقديم تقارير دورية لصناع القرار في المؤسسة مما يسهل عملية اتخاذ القرار الملائم (خالدي، 2015).
- وتعرف إجرائيًا في هذه الدراسة بأنها الإجراءات والأنشطة التي تقوم بها هيئات الرقابة العاملة في الأردن في مراقبة أداء وإنفاق المؤسسات الحكومية في محافظة الكرك، وذلك بهدف التأكد من سير العمل بشكل جيد، والحفاظ على المال العام من أي هدر أو ضياع.
- ترشيد الإنفاق: مجموعة من المهام والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة من أجل التأكد من سلامة نظمها المحاسبية والمالية، من خلال مجموعة متنوعة من الضوابط والأدوات الرقابية، كما يمثل ترشيد الإنفاق التزام المؤسسة بالمعايير والقوانين المعمول بها والمتعلقة بترشيد الإنفاق الحكومي (عوض، 2010).
- ويعرف إجرائيًا في هذه الدراسة بأنه الأساليب والإجراءات والقوانين التي تستخدمها المؤسسات الحكومية بمحافظة الكرك في الأردن (للتقليل) من الإنفاق الحكومي.

2- الأدب النظري والدراسات السابقة.

أولاً- الأدب النظري.

الرقابة الخارجية:

ترجع نشأة الرقابة إلى نشأة الدولة وملكيته للمال العام وإدارته بالنيابة عن الشعب وقد اتسع نشاط الإدارة وازداد حجم المال العام مع تطور وظيفة الدولة من المحافظة على الأمن الداخلي والخارجي وإقامة العدل (إلى) التدخل في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي، وتعتبر الرقابة ركناً من أركان التنظيم والتخطيط في الدولة الحديثة (حرارة، 2016).

وتعتبر الرقابة إحدى أهم مميزات النظام الليبرالي الحديث، الذي أصبحت الدولة فيه لا تتدخل في وسائل الإنتاج، إلا أنها تمارس ذلك عن طريق الرقابة والإشراف بفرض قواعد تشريعية وتنظيمية، ويزداد حجم الرقابة حسب أهمية النشاط وطبيعته ودرجة ارتباطه بالمجال الاقتصادي (العبادي، 2014).

وتُعرف الرقابة بأنها التحقيق فيما إذا كان كل شيء يحدث وفقاً للخطة المتبناة وللتعليمات الصادرة والمبادئ التي تم إعدادها ومن أهدافها توضيح نقاط الضعف والأخطاء بغرض منع تكرارها، ويمكن تطبيقها على كل شيء كالمواد والناس والتصرفات وغيرها (غنيمات، 2011).

وتتمثل الرقابة في مجموع الأعمال التي تتعلق بمتابعة تنفيذ الخطة، وتحليل الأرقام المسجلة للتعرف على مدلولاتها، ثم اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتنمية تحقيق الأهداف، ومعالجة أي قصور في تحقيق هذه الأهداف، فالوظيفة الإدارية للرقابة تتلخص في التأكد من أن ما يتم أو تم من عمل مطابق لأهداف واستراتيجيات المؤسسة (Nsanganzelu & Jagero, 2011).

لذلك أصبح من الضروري وجود نظام متابعة خارجي متين مبني على أساس قوي يقوم بمهمة متابعة أداء وممارسات الدولة في ظل اتساع نطاق عمل الدول والحكومات وزيادة حجم المسؤوليات والمهام الواقعة على عاتقها، وتقييم مدى التزامها بقواعد السلوك التي تحكمها، ومدى تطبيق معايير الشفافية والوضوح وغيرها. وظهرت حاجة لوجود قطاع منفصل مالي واقتصادي وقضائي منظم تنظيماً جيداً بتشريعات جيدة وعصرية، ووجود أجسام رقابية منظمة بتلك التشريعات والقوانين بدرجة عالية من الاستقلالية والقدرة على الرقابة وضبط الحكومات، وضمان الالتزام بتلك القواعد والتشريعات المقررة، ويطلق على هذا النظام اسم الرقابة الخارجية (خالدي، 2015).

وتُعرف الرقابة الخارجية بأنها عبارة عن الرقابة التي يتم ممارستها من هيئات ونقابات وجهات خارجية منفصلة بشكل تام عن العمل الحكومي وعن الأنشطة التي تقوم بها الدولة، وتتمثل بصورة مباشرة في المجالس التشريعية وهيئات الرقابة العمومية والمراجع وهيئات التدقيق الخارجية (مرعي والحتملة، 2012).

كما أنها تمثل الجهات المسؤولة بصورة مباشرة عن تطبيق معايير الالتزام والدقة، ومحاربة الفساد والتلاعب في كافة أجهزة الدولة، حيث تسعى جاهدة لتطبيق معايير التدقيق الدولية بصورة نزهة وشفافة، وضمن مساعدة قضاء شفاف مؤهل ومستقل للفصل في النزاعات، تحكمه قواعد وقوانين تساهم في سرعة البت في القضايا وضمان تنفيذ الأحكام (الدوسري، 2011).

وقد عرف أبو دلبوح (2005) الرقابة الخارجية بأنها جهة تراقب عمل الوزارات، وتُشرف على الأسواق المالية، والقوانين المختلفة بما في ذلك قانون تشجيع المنافسة، ومنع الاحتكار وقانون الإفلاس وغيره، وتحارب الضبابية وعدم الوضوح، والذي بدوره يضعف فرص الاستثمار في الدولة، ويجعل المستثمرين يحجمون عن

الاستثمار، ويعيق الاستثمارات الأجنبية فيها. تُعرف بالهيئات المسؤولة عن تقييم وتقويم عمل جميع المؤسسات الحكومية، وتحقيق حالة من التوازن في الاستهلاك، وترشيد استنزاف المال العام قدر الإمكان. بالإضافة إلى أن الرقابة الخارجية تُعبر عن الجهة التي تستند بصفة عامة على مراقبة المؤسسات العامة، وذلك عن طريق الإشراف من قبل البرلمان والأجسام الرقابية العامة، وفي ظل وجود منهجية واضحة للعمل المالي والإداري من ناحية الإفصاح والمكاشفة والشفافية وتقييم الأداء، وصولاً في النهاية إلى الإشراف على كافة أعمال الجهات الحكومية، ومتابعة رسم السياسات المستقبلية (كلاب، 2006).

وقد أشار العبادي (2014) إلى أن للرقابة الخارجية مجموعة من المهام الواجب تأديتها، والتي تتمثل في:

1. توفير معلومات تفصيلية حقيقية، تساعد في اتخاذ القرارات الفعالة.

2. ضمان سلامة البيانات المالية المدققة، ومثانة نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة.

3. معرفة مواطن الضعف بما يسمح بمعالجتها.

4. تكوين بنك معلومات عن طريق تقارير وملفات المراجعة والتدقيق.

ترشيد الإنفاق الحكومي:

يُعتبر الإنفاق العام في مختلف دول العالم المعاصر ذو أهمية كبيرة في الاقتصاديات القومية، بل وفي حياة المجتمعات من مختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وذلك بسبب مجموعة من الاعتبارات كارتفاع نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي وكذلك ضخامة الآثار المترتبة عليه إيجاباً وسلباً، ويكفي أنه وراء أزمة التمويل العام التي تعيشها العديد من الدول النامية (نسرين ومختار، 2018).

ويعرف ترشيد الإنفاق اصطلاحياً بالرشد الاقتصادي، وهو حسن تصرف الحكومة في إنفاق الأموال، ويتضمن ضبط النفقات، وإحكام الرقابة عليها، والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، وتلافي النفقات غير الضرورية، وزيادة الكفاءة الإنتاجية لقطاعات الاقتصاد والحكومة المحلية، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة للدولة (Maingi, 2017).

ويشير مصطلح ترشيد الإنفاق العام إلى العمل على زيادة فعالية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبديد إلى أدنى حد ممكن، لذا فإن ترشيد الإنفاق لا يقصد به تخفيضه ولكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن للإنفاق ويعد ترشيد الإنفاق من المبادئ العامة في اقتصاديات الدولة وسلوكها المالي في مختلف الأوضاع التي تواجهها الأجهزة الإدارية العامة (صبرينة، 2014).

كما إن تطبيق مبدأ ترشيد الإنفاق يساعد في تعزيز القدرات الوطنية في الاكتفاء الذاتي النسبي في الأمد الطويل، كما يجنب الدولة مخاطر المديونية الخارجية وأثارها والتي أصبحت من السمات الغالبة على اقتصاديات معظم البلدان النامية، ويتوقف نجاح هذه العملية على عدة عوامل منها: تحديد الأهداف بدقة، تحديد الأولويات، القياس الدوري لبرامج الإنفاق العام، تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة (Mumssen & Coady, 2016).

ويهدف ترشيد الإنفاق الحكومي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، كما يلي (عياش، 2014؛ عوض الله،

(2010):

1. رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانات المتاحة على نحو يزيد من كمية ونوع المخرجات

بنفس مستوى المدخلات أو على نحو يقلل من المدخلات بنفس مستوى المخرجات.

2. تحسين طرق الإنتاج الحالية وتطوير نظم الإدارة والرقابة وإدخال الأساليب التقنية ودراسة الدوافع والاتجاهات.
3. خفض عجز الموازنة وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب والمساعدة في السيطرة على التضخم والمديونية والمساهمة في تدعيم وإحلال وتجديد مشروعات البنية الأساسية.
4. مراجعة هيكلية للمصروفات عن طريق تقليص نوعية وحجم المصروفات التي لا تحقق مردودية كبيرة ومحاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهره، والاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة والصعبة والمتغيرة محليا وعالميا.
5. دفع عجلة التطور والتنمية واجتياز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة تحدياتها، والمحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة والطويلة.

ثانياً- الدراسات السابقة.

- أجرت حرارة (2016) دراسة هدفت للكشف عن أثر فاعلية وكفاءة الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق في سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة، ومن خلال استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي وجمع بيانات الدراسة باستخدام استبانة وزعت على عينة تضمنت (58) موظف، أظهرت النتائج أنه يوجد أثر لفاعلية الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق في سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة، كما أنه يوجد أثر لكفاءة الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق في سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة.
- وقام الدوسري (2011) بدراسة أثر الرقابة المالية لديوان المحاسبة في دولة الكويت على المؤسسات العامة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم توزيع الاستبيان على عينة تكونت من (150) موظف، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة المالية لديوان المحاسبة على أداء المؤسسات العامة الكويتية.
- وقد أجرى العفاسي (2014) دراسة بهدف تقييم الدور الرقابي المالي والإداري لديوان المحاسبة في دولة الكويت على أداء الأجهزة الحكومية ماليًا وإداريًا، وتكونت عينة الدراسة من (200) موظف، ومن خلال تطبيق الأسلوب الميداني وتوزيع الاستبيان على أفراد عينة الدراسة أظهرت النتائج أن ديوان المحاسبة الكويتي له دور كبير في مراقبة أداء المؤسسات الحكومية وترشيد الإنفاق المالي فيها.
- وقد أشار خالد وحتاملة (2012) في دراستهما التي أجريها على الجامعات الرسمية الأردنية من خلال توزيع استبانة الدراسة على (224) موظف، إلى أن رقابة الديون تشكل رقابة وقائية بدرجة متوسطة، وأنه لا يوجد أي تحسن يطرأ على نوعية التقارير التي يقدمها ديوان المحاسبة.
- وقد أكد (Mumssen and Coady, 2016) في دراستهما التي أجروها في فرنسا على ضرورة مراقبة نشاطات الإنفاق العام الحكومي والاهتمام بمراقبة طرق الإنفاق العام بشكل أكثر كفاءة وفاعلية، حيث قاما بدراسة واقع الإنفاق الحكومي في المؤسسات العامة بفرنسا وكيفية الحد منه من خلال تطبيق أساليب رقابية متنوعة.
- وفي دراسة أجراها (Maingi, 2018) بهدف التعرف إلى أثر الإنفاق الحكومي على التنمية الاقتصادية في كينيا أظهرت النتائج أن الإنفاق الحكومي يؤثر بشكل كبير على مستوى التنمية الاقتصادية في البلاد، كما أن هناك ضرورة لضبط وترشيد الإنفاق الحكومي بشكل يجعله أكثر كفاءة وفاعلية.
- وفي دراسة أجراها أبو دلبوح (2005) بهدف التعرف على تأثير أجهزة الرقابة المالية على الأداء المالي للمؤسسات العامة الأردنية، ومن خلال توزيع الاستبيان على عينة عشوائية بلغت (150) موظف توصلت الدراسة إلى وجود

أثر للتشريعات وتأهيل الكوادر على الأداء المالي في المؤسسات العامة المستقلة، كما أن فاعلية الرقابة المالية تؤثر إيجاباً في تقليل الانحرافات للنفقات الفعلية.

- وقد أشار (Kanano, 2006) إلى أن هناك مجموعة متنوعة من المحددات المسؤولة عن الإنفاق الحكومي في دراسته التي أجراها في كينيا، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن الإنفاق الحكومي يتحدد بمستوى وجود رقابة حكومية داخلية فاعلة وذات كفاءة عالية بالإضافة إلى وجود رقابة خارجية من المؤسسات والهيئات غير الرسمية على مستوى الإنفاق الحكومي.
- وفي دراسة أجراها عوض الله (2010) هدفت إلى تفعيل دور المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية وتعزيز فاعلية ذلك الدور في ترشيد الإنفاق في الوحدات الحكومية، ومن خلال إتباع المنهج الاستقرائي، وإتباع المنهج الوصفي في الاستبيان توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود ضوابط وقوانين للمراجعة الداخلية بصورة فاعلة يؤدي إلى ترشيد الإنفاق في الوحدات الحكومية، وكذلك التطبيق الفعال للنواحي المالية والإدارية يساعد في تطور أداء المراجعة الداخلية.
- وقد أكد عليايش (2014) على أهمية وجود رقابة على الإنفاق العام في المؤسسات الحكومية، من خلال دراسته التي أجراها بهدف التعرف على آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر، وقد تم مراجعة الإنفاق العام في المؤسسات الجزائرية خلال الفترة (2001-2014) وتوصلت الدراسة إلى أنه من الضروري زيادة مستوى الرقابة لما لها من أثر واضح على خفض الإنفاق العام.

التعقيب على الدراسات السابقة:

لقد تناولت الدراسات السابقة الموضوعات ذات العلاقة بالرقابة الخارجية وترشيد الإنفاق، وقد استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة بشكل كبير مما ساهم في إغناء موضوع الدراسة الحالية، سواء كان ذلك في مراحل تعريف المتغيرات وتحديد مشكلة الدراسة والوصول إلى نتائج الدراسة، إلا أن هناك أوجه شبه واختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

وبالنسبة لأوجه الشبه فمنها إن هذه الدراسة مثل جميع الدراسات السابقة تناولت الرقابة الخارجية وترشيد الإنفاق كمتغيرات للدراسة، على الرغم أن الدراسات السابقة تناولت هذه المتغيرات بشكل منفصل.

أما أوجه الاختلاف التي جعلت هذه الدراسة تمتاز عن الدراسات الأخرى فيمكن إيجازها على النحو الآتي:
هدف الدراسة: سعت هذه الدراسة للكشف عن أثر الرقابة الخارجية على ترشيد الإنفاق على عكس الدراسات السابقة التي سعت لتحقيق أهداف أخرى، مثل دراسة (حرارة، 2016) التي تناولت أثر فاعلية وكفاءة الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق، ودراسة (الدوسري، 2011) التي تناولت أثر الرقابة المالية لديوان المحاسبة، ودراسة (العفاسي، 2014) التي تناولت تقييم الدور الرقابي المالي والإداري لديوان المحاسبة على أداء الأجهزة الحكومية ماليًا وإداريًا، ودراسة (Mumssen & Coady, 2016) التي تناولت متغير مراقبة نشاطات الإنفاق العام الحكومي.

منهجية الدراسة: اتبعت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي كأسلوب للدراسة الميدانية، وقد تشابهت مع أغلب الدراسات السابقة باستخدامها لنفس المنهج مثل دراسة (أبو دلبوح، 2005)، ودراسة (خالد وحتاملة، 2012)، ودراسة (العفاسي، 2014)، ودراسة (الدوسري، 2011)، ودراسة (حرارة، 2016)، في حين أنها اختلفت في منهج الدراسة المستخدم مع دراسات أخرى مثل دراسة (عوض الله، 2010) التي اتبعت المنهج الاستقرائي، ودراسة (Mumssen and Coady, 2016) التي اتبعت المنهج النظري.

وبالاعتماد على ما تم توضيحه فإن الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات السابقة بأنها طبقت على المؤسسات الحكومية في محافظة الكرك، بالإضافة إلى أنها ربطت متغير الرقابة الخارجية بترشيد الإنفاق وهي تعتبر الدراسة الأولى في الأردن التي تناولت هذا الموضوع.

3- منهجية الدراسة وإجراءاتها.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، حيث أن استخدام المنهج الوصفي تم من خلال الرجوع إلى الأبحاث والدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية في المجالات العلمية، ورسائل الماجستير، والكتب، أما المنهج التحليلي فقد تم استخدامه في الدراسة الميدانية من خلال تطوير أداة لجمع البيانات (استبيان) وتوزيعه على عينة الدراسة، وجمع البيانات، وتحليلها، وتفسيرها.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين العاملين في المؤسسات الحكومية بمحافظة الكرك في الأردن والبالغ عددهم (6327) موظفاً وموظفة (حسب إحصائيات قسم شؤون الموظفين في المؤسسات الحكومية قيد الدراسة، 2021).

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة الطبقيّة العشوائية بالاعتماد على جدول تحديد عينة الدراسة المُعد من قبل كريجسي ومورجان (Krejcie & Morgan, 1970)، وبلغت عينة الدراسة (360) موظفًا وموظفة، وقد تم توزيع (360) استبيان على الموظفين والموظفات العاملين في المؤسسات الحكومية في محافظة الكرك، وقد تم توزيع الاستبيانات الكترونياً حيث قام الباحث بإنشاء استبانة الكترونية باستخدام نموذج جوجل فورم (Google Form)، وتوزيعها على أفراد عينة الدراسة، واسترد منها (330) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي بما نسبته (91.6%) من مجموع الاستبيانات الموزعة وهي نسبة مقبولة لغايات البحث العلمي، والجدول (1) التالي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب مُتغيراتها الديموغرافية.

جدول (1): خصائص عينة الدراسة وفقاً لمتغيراتها

المتغير	المستوى	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	185	56.1%
	أنثى	145	43.9%
	المجموع	330	100%
المؤهل العلمي	بكالوريوس	229	69.4%
	دراسات عليا	101	30.6%
	المجموع	330	100%
الخبرة	أقل من 5 سنوات	34	10.3%
	5 إلى 10 سنوات	205	62.1%
	11 سنة فأكثر	91	27.6%
	المجموع	330	100%

أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة الدراسة من خلال الرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية، حيث تضمنت أداة الدراسة ثلاثة أقسام، كما يلي:

القسم الأول عُني بالمتغيرات الديموغرافية (الجنس، والمؤهل العلمي، والخبرة).

القسم الثاني فعُني بالأداة المتعلقة بمتغير الرقابة الخارجية، والذي تضمن (11) عبارة، حيث تم الاعتماد في تطوير هذه الأداة على دراسة (خالدي، 2015)، وقد تم صياغة الإجابة على عبارات هذه الأداة بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي المكون من خمسة اختيارات، تتراوح بين (غير موافق بشدة و موافق بشدة) بوزن نسبي (1-5).

القسم الثالث عُني بالأداة الخاصة بمتغير ترشيد الإنفاق الحكومي، وتضمنت (9) عبارات، حيث تم الاعتماد في تطوير هذه الأداة على دراسة (علياش، 2014) ودراسة (نسرين ومختار، 2018)، وقد تم صياغة الإجابة على عبارات هذه الأداة بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي المكون من خمسة اختيارات، تتراوح بين (موافق بشدة وغير موافق بشدة) بوزن نسبي (1-5).

صدق أداة الدراسة:

للتحقق من صدق أدوات الدراسة تم استخدام صدق المحتوى وصدق البناء الداخلي كما يلي:

الصدق الظاهري:

تم عرض أداة الدراسة بصورتها الأولية على مجموعة من المحكمين ذوي الخبرة والاختصاص من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية بلغ عددهم (5) محكمين، حيث طُلب إليهم إبداء رأيهم حول شمولية العبارات، وانتمائها للمجال ومناسبة الصياغة اللغوية ومدى وضوح العبارات، وإضافة أو حذف أو تعديل ما يرونه مناسباً، وقد جاءت تعديلات المحكمين مقتصره على إعادة صياغة بعض العبارات وحذف عبارة واحدة فقط، وقد تقيد الباحث بجميع تعديلات المحكمين.

صدق البناء الداخلي:

تم التحقق من صدق أداة الدراسة باستخدام صدق البناء الداخلي، حيث تم تطبيق الأداة على عينة استطلاعية، تم اختيارها عشوائياً من داخل مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها، بلغت (50) فرداً، ثم تم حساب معامل الارتباط بين درجة الفرد على العبارة ودرجته الكلية على الأداة، والجدول (2) يوضح نتائج متغير الرقابة الخارجية، في حين أن الجدول (3) يوضح نتائج متغير ترشيد الإنفاق.

جدول (2) معاملات الارتباط بين درجة الفرد على العبارة ودرجته الكلية على متغير الرقابة الخارجية

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
1	.476**	5	.413*	9	.399*
2	.434*	6	.449*	10	.462*
3	.542**	7	.544**	11	.359*
4	.465*	8	.602**		
* تعني دالة عند مستوى $(0.05 \leq \alpha)$			** تعني دالة عند مستوى $(0.01 \leq \alpha)$		

يتبين من الجدول (2) بأنه تحقق لمتغير الرقابة الخارجية مؤشرات صدق مناسبة حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (.359-.602) وجميعها دالة احصائياً عند مستوى $(0.05 \leq \alpha)$.

جدول (3): معاملات الارتباط بين درجة الفرد على العبارة ودرجته الكلية على متغير ترشيد الإنفاق

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
1	.604**	5	.379*	9	.593**
2	.375*	6	.443*	10	.612**
3	.456*	7	.374*	11	.398*
* تعني دالة عند مستوى $(0.05 \leq \alpha)$			** تعني دالة عند مستوى $(0.01 \leq \alpha)$		

يتبين من الجدول (3) بأنه تحقق لمتغير الرقابة الخارجية مؤشرات صدق مناسبة حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.375- 0.612) وجميعها دالة احصائياً عند مستوى $(0.05 \leq \alpha)$.

ثبات أداة الدراسة

جرى التأكد من ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) للاتساق الداخلي بصيغته النهائية الكلية، والجدول (4) يبين معامل الثبات كرونباخ ألفا لأبعاد أداة الدراسة.

جدول (4): معامل الثبات كرونباخ ألفا لأداة الدراسة

المتغير	العبارات	معامل كرونباخ ألفا
الرقابة الخارجية	(11-1)	0.77
ترشيد الإنفاق	(20-12)	0.75

تبين النتائج في الجدول (4) أن معامل الثبات لمتغير الرقابة الخارجية بلغ (0.77)، في حين أن معامل الثبات للمتغير التابع ترشيد الإنفاق بلغ (0.75)، وتُعد مثل هذه القيم مقبولة لأغراض البحث العلمي (Sekaran, 2010).

طريقة تصحيح أداة الدراسة

تم تطبيق الأداة بالطلب من الموظفين أن يجيبوا على الأداة بطريقة فردية، وفق تدرج ليكرت الخماسي، بحيث يختار خياراً من خمسة وهي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موفق، غير موافق بشدة) وتعطى الدرجات (5، 4، 3، 2، 1)، وتكون أعلى درجة يمكن الحصول عليها على المقياس (100) وأدنى درجة (20)، ويتم الحكم على المستوى في أداة الدراسة بالاعتماد على المعادلة التالية:

أعلى قيمة - أقل قيمة / المستويات

$$5 - 1 = 4 \div 3 = 1.33 \text{ ثم يضاف الناتج إلى أدنى متوسط}$$

وبالتالي فإن معيار الحكم كما يلي:

المستوى بالنسبة للمتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي
منخفض	1 - 2.33
متوسط	2.34 - 3.67
مرتفع	3.68 - 5.00

المعالجة الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي، وذلك باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical package For Social Sciences – SPSS 25).

1. السؤال الأول والثاني: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
2. السؤال الثالث: تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لقياس أثر الرقابة الخارجية في ترشيد الإنفاق، وتحليل الانحدار المتدرج (Stepwise Regression) لتحديد قدرة تنبؤ المتغير المستقل بالمتغير التابع. كما تم استخدام اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factory) واختبار التباين المسموح (Tolerance) للمتغير المستقل، للتأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity)، وتم أيضاً التأكد من إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution) باحتساب معامل الالتواء (Skewness) للمتغير التابع مراعين أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

4- عرض النتائج ومناقشتها.

- نتيجة الإجابة عن السؤال الأول: " ما مستوى الرقابة الخارجية في المؤسسات الحكومية في محافظة الكرك؟" وللإجابة على هذا السؤال تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الرقابة الخارجية في المؤسسات الحكومية بمحافظة الكرك في الأردن وذلك على مستوى كل عبارة والبعد الكلي والجدول (5) يوضح نتائج ذلك:

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى استخدام التعلم عن بُعد في المدارس الأردنية من وجهة نظر معلمي المدارس مرتبة تنازلياً بحسب المتوسطات

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الأهمية النسبية
4	توفر حماية مادية وإلكترونية لأصول المؤسسة ضد المخاطر الخارجية مثل الحرائق، أو السرقة (مثل الاحتفاظ بالمخزون بمستودعات مناسبة ومراقبة).	3.55	.637	1	متوسطة
5	توجد رقابة فاعلة على الأداء المالي في المؤسسة.	3.46	.614	2	متوسطة
1	توفر الرقابة الخارجية وسائل محاسبية لتقويم الأداء الشامل مثل الموازنات التخطيطية والمؤشرات المالية وغير المالية.	3.42	.685	3	متوسطة
3	تتوفر رقابة على معالجة البيانات الإلكترونية حيث هناك حماية كافية على أجهزة الحاسب الإلكتروني والبرامج وملفات البيانات الخاصة.	3.40	.632	4	متوسطة
2	تتم مراجعة الأداء بواسطة أشخاص مستقلين عن الأفراد المسؤولين عن تقديم الخدمات أو إعداد البيانات.	3.38	.577	5	متوسطة
6	توجد رقابة فعلية على الأصول والدفاتر حيث يتم عمل تسويات دورية لحسابات الأصول.	3.37	.664	6	متوسطة
7	تستخدم الشكاوى كأداة رقابية حيث تتعامل الإدارة بموضوعية ونزاهة مع الشكاوى في المؤسسة.	3.04	.666	7	متوسطة
8	تساهم التقارير الدورية المقدمة لإدارة المؤسسة في نجاح إجراءات الرقابة الخارجية.	3.01	.593	8	متوسطة

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الأهمية النسبية
11	تتوفر وسائل اتصال ملائمة في كافة الاتجاهات في المؤسسة تضمن فهم الموظفين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الخارجية.	3.00	.598	9	متوسطة
9	تشتت الرقابة الخارجية وجود مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات ومجموعة من المستندات تفي باحتياجات المؤسسة.	2.98	.623	10	متوسطة
10	توفر الرقابة الخارجية نظام يقدم معلومات دقيقة تلي احتياجات الإدارة العليا في المؤسسة.	2.96	.623	11	متوسطة
	المتوسط الكلي للرقابة الخارجية	3.23	.195		متوسطة

يظهر من الجدول رقم (5) أنّ المتوسط العامّ لمستوى الرقابة الخارجية في المؤسسات الحكومية بمحافظة الكرك في الأردن جاء بدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابي بلغ (3.23) وانحراف (0.195)، وقد احتلت العبارة رقم (4) والتي نصها (توفر حماية مادية وإلكترونية لأصول المؤسسة ضد المخاطر الخارجية مثل الحرائق، أو السرقة (مثل الاحتفاظ بالمخزون بمستودعات مناسبة ومراقبة)) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.55) وبدرجة موافقة متوسطة، في حين جاءت العبارة رقم (10) والتي نصها (توفر الرقابة الخارجية نظام يقدم معلومات دقيقة تلي احتياجات الإدارة العليا في المؤسسة) في المرتبة الأخيرة بين عبارات هذا البعد، بمتوسط حسابي بلغ (2.96) وهي تعكس درجة موافقة متوسطة.

• نتيجة الإجابة عن السؤال الثاني: " ما مستوى ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية في محافظة الكرك؟" وللإجابة على هذا السؤال تمّ احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية بمحافظة الكرك في الأردن وذلك على مستوى كل عبارة والبعد الكلي والجدول (6) يوضح نتائج ذلك:

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية بمحافظة الكرك في الأردن مرتبة تنازلياً بحسب المتوسطات

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الأهمية النسبية
2	يقوم قسم المالية بالتأكد من أن صرف النفقات في المؤسسة يتم حسب التشريعات والتعليمات المعمول بها.	3.40	.713	1	متوسطة
3	يتم فحص النظم المحاسبية والمالية المطبقة في المؤسسة وتقديم الاقتراحات اللازمة لتطويرها.	3.39	.724	2	متوسطة
5	تُسهّم التشريعات المعمول بها في المؤسسة بالتحكم في آلية صرف النفقات.	3.38	.692	3	متوسطة
4	الأدوات والضوابط الرقابية المطبقة في المؤسسة ذات فاعلية وكفاية.	3.19	.662	4	متوسطة
8	تقوم المؤسسة بتوفير وترشيد الإجراءات الداخلية واستعمال	3.15	.637	5	متوسطة

م	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الأهمية النسبية
	الموارد المتاحة بفاعلية.				
7	تلتزم المؤسسة بالأنظمة والتعليمات التي تحكم عملها بالشؤون الإدارية والمالية.	3.13	.606	6	متوسطة
6	تلتزم المؤسسة بالبلاغات والقرارات الصادرة من رئاسة الوزراء بما يخص ضبط وترشيده الإنفاق الحكومي.	3.10	.581	7	متوسطة
1	يتم مراجعة حسابات المؤسسة بشكل دوري وإبداء الملاحظات عليها.	3.09	.633	8	متوسطة
9	تلتزم المؤسسة بضمان الامتثال بالمعايير المطبقة في مجال الإنفاق العام.	3.07	.626	9	متوسطة
	المتوسط الكلي لترشيده الإنفاق	3.21	.218		متوسطة

يظهر من الجدول رقم (6) أنّ المتوسط العامّ لمستوى (ترشيده) الإنفاق في المؤسسات الحكومية بمحافظة الكرك في الأردن جاء بدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابي بلغ (3.21) وانحراف (0.218)، وقد احتلت العبرة رقم (2) والتي نصها (يقوم قسم المالية بالتأكد من أن صرف النفقات في المؤسسة يتم حسب التشريعات والتعليمات المعمول بها) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.40) وبدرجة موافقة متوسطة، في حين جاءت العبرة رقم (9) والتي نصها (تلتزم المؤسسة بضمان الامتثال بالمعايير المطبقة في مجال الإنفاق العام في المرتبة الأخيرة بين عبارات هذا البعد، بمتوسط حسابي بلغ (3.07) وهي تعكس درجة موافقة متوسطة.

• نتيجة الإجابة عن السؤال الثالث: " ما أثر الرقابة الخارجية على ترشيده الإنفاق في المؤسسات الحكومية في محافظة الكرك؟".

قبل البدء في الإجابة عن السؤال هذا تم إجراء بعض الاختبارات، وذلك من أجل ضمان ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار، حيث تم التأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) باستخدام اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factory) واختبار التباين المسموح (Tolerance) للمتغير المستقل، مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين (VIF) للقيمة (10) وقيمة اختبار التباين المسموح (Tolerance) أكبر من (0.05) والجدول رقم (7) يبين نتائج هذا الاختبار. وتم أيضاً التأكد من إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution) باحتساب معامل الالتواء (Skewness) للمتغير التابع مراعين أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معامل الالتواء تقترب من (0) والجدول (8) يبين نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (6): اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح للمتغير المستقل

المتغير المستقل	معامل تضخم التباين	التباين المسموح به
الرقابة الخارجية	2.283	.438

نلاحظ أن قيمة اختبار معامل تضخم التباين (VIF) للمتغير المستقل تقل عن 10 وبلغت (2.283)، وأن قيمة اختبار التباين المسموح (Tolerance) بلغت (.438)، وهي أكبر من (0.05) ويعد هذا مؤشراً على عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity).

جدول رقم (8): اختبار معامل الالتواء للمتغير التابع

المتغير التابع	معامل الالتواء
ترشيد الإنفاق	-0.368

نلاحظ أن قيمة معامل الالتواء تقترب من القيمة (0) يعني أقل من (1)، لذلك يمكن القول بأنه لا توجد مشكلة حقيقية تتعلق بالتوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة، وبناء على ذلك (نستطيع الإجابة) عن السؤال الثالث على النحو التالي:

جدول رقم (9): ملخص النموذج لأثر الرقابة الخارجية في ترشيد الإنفاق

النموذج	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	معامل (R) المعدل	الخطأ المعياري
1	.763	.583	.574	.37413

يوضح الجدول (9) أن قيمة معامل الارتباط للمتغير المستقل (الرقابة الخارجية) والمتغير التابع (ترشيد الإنفاق) مجتمعة بلغت (0.763)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.583)، أي أن النموذج فسر (58.3%) من التباين الكلي في (ترشيد الإنفاق) أما الباقي يفسر بعوامل أخرى.

جدول (10): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر الرقابة الخارجية في ترشيد الإنفاق ANOVA^b

النموذج	مصدر البيانات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة المعنوية F Sig
1	الانحدار	53.212	6	8.869	63.360	.000
	الخطأ	38.073	272	.140		
	المجموع	91.285	278			

يوضح الجدول (10) أن قيمة F بلغت (63.360) وهي أكبر من القيمة الجدولية، وان مستوى الدلالة الإحصائية قد بلغ (0.00) أي أنه أصغر من (0.05) وبذلك يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للرقابة الخارجية في ترشيد الإنفاق.

جدول (11): نتائج المعاملات لأثر الرقابة الخارجية في ترشيد الإنفاق

المتغير المستقل	المعاملات غير المعيارية B	الخطأ المعياري	المعاملات المعيارية		مستوى دلالة T
			Beta	قيمة T	
الثابت	2.161	.151		14.302	.000
الرقابة الخارجية	.290	.041	.438	7.094	.000*

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (11)، أن قيمة الدلالة المعنوية بلغت (0.00)، أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الخارجية في ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية في محافظة الكرك، حيث بلغت قيمة Beta (0.438).

مناقشة النتائج

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الرقابة الخارجية ككل جاء بدرجة متوسطة، وهذا يدل على أن هناك اهتمام جيد نوعاً ما وتطبيق فعلي للرقابة الخارجية بأنظمتها وأدواتها المتنوعة، حيث إن هناك اهتمام واضح وصريح من قبل الحكومة الأردنية لتفعيل أدوات الرقابة الخارجية بشكل كبير على المؤسسات الحكومية باختلاف أشكالها،

كما يعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الرقابة الخارجية تتمثل بمجموعة متعددة من الجهات والهيئات التي تقوم برقابة خارجية منفصلة بشكل تام عن المؤسسات الحكومية، وهذا يدل على حجم الرقابة الخارجية التي تؤديها الهيئات العامة على المؤسسات الحكومية.

كما يعزو الباحث هذه النتيجة إلى الدور الكبير الذي تقوم به الهيئات والجهات العامة من رقابة على المؤسسات الحكومية لتطبيق المعايير والالتزام بالمعاملات والدقة، بالإضافة إلى تركيزها على محاربة الفساد والتلاعب المالي والإداري، مما يُمثل أهمية كبيرة للمؤسسات الحكومية في تسيير عملياتها ومعاملاتها بصورة دقيقة ونزيهة بعيدة عن الشبهات.

وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى ترشيد الإنفاق جاء بدرجة متوسطة، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى التعليمات الحكومية التي شددت وتُشدد على ضرورة تخفيض النفقات الحكومية بكافة أشكالها وفي جميع المؤسسات الحكومية وذلك بهدف تقليل الدين العام والميزانية، كما يعزو الباحث هذه النتيجة إلى التشريعات الحكومية التي ركزت على أهمية تخفيض النفقات ومحاولة استغلال الموارد المتوفرة بصورة أكثر فاعلية وكفاءة مما يؤدي إلى ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية.

كما يعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن حجم الميزانيات المتوفرة للمؤسسات الحكومية قليلة وليست بالمستوى المطلوب لتنفيذ كافة الأنشطة والمهام، وبالتالي فإن المؤسسات الحكومية تسعى لترشيد إنفاقها وتخفيض حجم النفقات (غير الضرورية) من أجل توفير أموال لإجراء الأنشطة والمهام الموكلة إليها سواء على المستوى المحلي أو الوطني.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن هناك (أثراً) ذو دلالة إحصائية للرقابة الخارجية على ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية في محافظة الكرك، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى الدور الكبير الذي تقوم به الجهات والهيئات العامة في الرقابة الخارجية على المؤسسات الحكومية، حيث أن هذه الهيئات تعمل على منع التلاعب والفساد بشقيه الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية، من خلال مجموعة من الإجراءات والتعليمات الصارمة التي توفر بيئة عمل نزيهة ودقيقة لا يمكن أن يحدث فيها إسراف في النفقات بشكل غير ضروري.

بالإضافة إلى أن الباحث يعزو هذه النتيجة إلى أهمية العمل الذي تقوم به الهيئات العامة في الرقابة الخارجية على عمل المؤسسات الحكومية وإشرافها على القوانين المختلفة كقانون منع الاحتكار وقانون تشجيع المنافسة، كما أنها تعمل على محاربة الضبابية وعدم الوضوح في عملية اتخاذ القرارات وهذا بدوره يؤدي إلى حماية المؤسسات الحكومية والأموال العامة من الضياع أو صرفها بطرق غير صحيحة وليست ذات فائدة، وكل هذا يؤثر إيجاباً على عملية ترشيد الإنفاق التي تتبعها الحكومة الأردني في كافة مؤسساتها وهيئاتها.

كما يعزو الباحث وجود أثر إيجابي للرقابة الخارجية على ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية إلى ما توفره الرقابة الخارجية من معلومات حقيقية ومُفصلة عن الوضع الفعلي للمؤسسة مما يُسهم في اتخاذ قرارات ذات فاعلية وكفاءة، كما أن الرقابة الخارجية تُساعد المؤسسات الحكومية على (ضمان) سلامة وصحة البيانات المالية وقوة ومتانة نظام الرقابة الداخلية المستخدم في المؤسسة، بالإضافة إلى ما تقدمه الرقابة الخارجية من تحديد لمواطن الضعف ومحاولة معالجتها، كل هذا يُسهم في مساعدة المؤسسات الحكومية على التوجه للطريق الصحيح وخفض النفقات والحد من التلاعب والفساد الإداري والمالي.

التوصيات والمقترحات.

- بالاعتماد على ما تم التوصل إليه من نتائج، يوصي الباحث ويقترح ما يلي:
1. عقد دورات وندوات تثقيفية للعاملين في المؤسسات الحكومية حول أهمية الرقابة الخارجية ودورها في حماية الأموال العامة وترشيد الإنفاق والحد من الفساد الإداري والمالي.
 2. ضرورة اهتمام المؤسسات الحكومية بمحافظة الكرك في الأردن بتحسين وتطوير طرق ترشيد الإنفاق؛ وذلك لما له من أهمية كبيرة في مساعدة المؤسسات الحكومية على مواجهة التحديات التي تقف (عائقاً) في طريق تحقيقها لأهدافها والمحافظة على الاموال العامة من الضياع.
 3. إجراء المزيد من الدراسات حول موضوع الرقابة الخارجية وربطها في متغيرات أخرى كتأثيرها على مخرجات الأداء، والرقابة الداخلية، وأداء المؤسسات الحكومية.

قائمة المراجع.

أولاً- المراجع بالعربية:

- أبو دلبوح، وليد (2005). أثر فاعلية الرقابة المالية على الأداء المالي للمؤسسات العامة المستقلة الأردنية. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان.
- حرارة، ساجدة (2016). أثر كفاءة وفاعلية الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق دراسة حالة (سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة). رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- حماد، أكرم ابراهيم (2006). الرقابة المالية في القطاع الحكومي. الأردن، عمان: دار جهينة للنشر.
- خالد، مرعي والحتملة، أريج (2012). الدور الرقابي لديوان المحاسبة وفاعليته في الجامعات الرسمية الأردنية. مجلة المنارة، 19(2)، 11-22.
- خالدي، عثمان (2015). دور الرقابة المصرفية الداخلية والخارجية في تحسين الأداء داخل البنوك التجارية دراسة حالة عينة من البنوك التجارية. رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر.
- الدوسري، مبارك (2011). تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة الكويت. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- الرفاعي، خليل، وشاح، سليمان، ووشاح محمود (2013). مبادئ المحاسبة الحكومية. الأردن، عمان: دار تسنيم للنشر والتوزيع.
- صبرينة، كردودي (2014). ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي. أطروحة دكتوراة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- العبادي، ابراهيم (2014). دور نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية الأردنية في ضبط الإنفاق الحكومي، دراسة ميدانية على الوحدات الحكومية في محافظة جرش. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 22(2)، 263-288.
- عياش، بلعاطل (2014). آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر (2001-2014). ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي: تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014.

- عوض الله، أحمد (2010). المراجعة الداخلية ودورها في ضبط وترشيد الإنفاق في الوحدات الحكومية. رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- غنيمات، عبد الله وصيام، وليد (2011). العوامل المؤثرة في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الوزارات الأردنية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 7(4)، 67-52.
- كلاب، سعيد (2006). واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي. ط2، غزة: مكتبة الجامعة.
- نسرين، كزيز ومختار، حميدة (2018). ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر 2007-2017). مجلة الإبداع، 8(1)، 126-108.
- يوسف، محمد (2009). مبدأ ترشيد النفقات العامة. الموسوعة العربية، 449(5)، 54-22.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- Bailey, S.J. (2002). Causes of government expenditure growth: A survey of the U.S evidence. Journal of Public Economics, 28(2), 359-82.
- Kanano, A. (2006). Determinants of public expenditure growth in Kenya. Master thesis, University of Nairobi, Kenya.
- Krejcie, A., & Morgan, M. (1970). Determining Sample Size for Research Activities. Educational and Psychological Measurement, 30(1), 607-610.
- Maingi, J. (2017). The Impact of Government Expenditure on Economic Growth in Kenya: 1963-2008. Advances in Economics and Business 5(12): 635-662 .
- Mumssen, C & Coady, D. (2016). From Containment to Rationalization: Increasing Public Expenditure Efficiency in France. Prepared by Jean-Jacques Hallaert (EUR) and Maximilien Queyranne (FAD).
- Nsanganzelu, A & Jagero, N. (2011). The Levels of Factors that Contribute towards Efficiency, Effectiveness and Strength of the Internal Control Systems (ICSs) With Regard to Non-current Assets Safeguard and Management in Public Institutions in Tanzania. International Journal of Academic Research in Business & Social Sciences, 1(3), 109-117.